



هناك إشكال كبير في قضية ضبط مسمى الإيمان عن عبث الخوارج ومرجئة العصر وكيف نوجه البحث للرد على الغلة والمرجئة بطريقة نحر فيها محل النزاع والخلاف.

الحقيقة نحن لم نعد أمام مشكلة في التأصيل لسمى الإيمان فأغلب التيارات اليوم متفقة ولا تكاد تختلف فيه على شيء.

كل الفرق الضالة اليوم تؤصل لسمى الإيمان وتقسيماته على ما هو عن أهل السنة والجماعة، فخوارج العصر ومرجئة العصر يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويقسمون الإيمان إلى أصل وواجب ومستحب كما هو عند أهل السنة والجماعة. إشكاليتنا الكبيرة هي عندما يكون التأصيل على الطريقة السنوية ويكون التنتزيل على الطريقة البدعية.

فالمارقة مثلاً تجعل كثيراً مما هو من قسم الواجب والمستحب من أصول الإيمان فيكون ذلك مدخلاً للكفیر، إن قلت له أنت خوارج قال لك كذبت فأنا أقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والخوارج يجعلون الإيمان شيئاً واحداً لا يزيد ولا ينقص، يجعلونه كله من أصل الإيمان فإن ذهب بعده ذهب كله، كما إن كثيراً من مرجئة العصر يدخلون كثيراً مما هو من أصول الإيمان في دائرة المستحب أو الواجب، فيبطل مدخل التكفیر تماماً بإدخال الأعمال التي هي من أصل الإيمان في دائرة المستحب والواجب، خصوصاً في قضية الحاكمية والولاء والبراء.

فهاتان القضيةتان ليستا على مرتبة واحدة في مسمى الإيمان، فمنها ما يدخل في أصل الإيمان ومنها ما يدخل في واجبه ومنها ما يدخل في مستحبه، فالمارقة تجعل مسألة الحاكمية والولاء والبراء قسماً واحداً كله داخل تحت أصل الإيمان، وتجد المرجئة تخرج كل مسائل الحاكمية والولاء والبراء من أصل الإيمان.

لذلك أي بحث يتناول التأصيل بطريقة سنوية ويترك التنتزيل للمبتدعة لن يضبط شيئاً من المسألة، ولن يحصر موضع الخلاف وإنما يقوى موقف المبتدعة، فكثير من العاطفيين يغتر بالتأصيل السنوي ويفعل عن التنتزيل البدعوي فيحكم على التنتزيل بالصحة تبعاً لصحة التأصيل في المسألة.

فتحرير الخلاف الآن في إدخال أعمال في أصل الإيمان وهي ليست منه وإخراج أعمال من أصل الإيمان وهي منه، حتى المسائل التي تدخل في أصول الإيمان، يجب ربطها بشروط وموانع التكفير لكي تنضبط لدینا المسألة ولا ترك على إطلاقاتها ليمطئها المبتدة.

[صفحة الكاتب على فيسبوك](#)

المصادر: